

انعكاسات الاستثمار الأجنبي في الجزائر على التنمية المستدامة

Implications of foreign investment in Algeria on sustainable development



محمد بعاج *

¹المركز الجامعي شريف بوشوشة - آفلو، (الجزائر)

m.baadj@cu-aflou.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/05/29

تاريخ الارسال: 2025/03/09

ملخص: لا شك أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للدولة، حيث تقوم بالتكامل بين مختلف القطاعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الذي يعمل على تحريك عجلة التنمية وتسطير طريق الازدهار من خلال المشاريع الأجنبية، حيث يتم نقل التكنولوجيا الحديثة، وجلب الادارة المتقدمة، والعمل على تدريب الكفاءات البشرية، وتجتهد مختلف الدول في العمل على تيسير البيئة الاستثمارية، وتوفير مناخ الاعمال من أجل جلب الاستثمار الأجنبي، وتهدف هذه الدراسة إلى رسم صورة متكاملة عن أهمية الاستثمار وماهية الحوافز التي يجب أن تتوفر لنجاح الاستثمار، وقد توصلنا إلى ضرورة وجود الاستثمار في الدولة كغاية اقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: المستثمر الأجنبي؛ السياسة التشريعية؛ الحوافز؛ العراقيل؛ التنمية المستدامة.

Abstract: There is no doubt that foreign investments play an important role in the national economy of the country, as they integrate different sectors through the flow of capital, which works to move the wheel of development and pave the way for prosperity through foreign projects, where modern technology is transferred, advanced management is brought in, and human competencies are trained. Different countries strive to facilitate the investment environment and provide a business climate in order to attract foreign investment, This study aims to draw a comprehensive picture of the importance of investment and the nature of the incentives that must be available for investment to succeed. We have concluded that investment in the country is necessary as an economic goal in order to achieve sustainable development.

key words: Foreign investor; legislative policy; incentives; obstacles; sustainable development

* المؤلف المرسل: بعاج محمد

مقدمة:

ترتبط الدولة من الناحية الدولية والاقليمية بعلاقات في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهي ليست بمنأى عن المجتمع الدولي إذ تحتاج إلى إقامة علاقات في إطار الاستيراد والتصدير مثلا وكسب الخبرات، وتأهيل الكفاءات البشرية، واستغلال الثروات في إقليمها، الأمر الذي يدفع بها إلى فتح المجال من أجل جلب الاستثمار بغية تطوير الاقتصاد والعمل على تحريك عجلة التنمية، ويقتضي هذا الأمر أن تعد سياسة تشريعية هادفة تكون مدروسة من الناحية العملية من خلال فهم مقتضيات إدارة المعادن وطريقة تسطير برنامج تنموي تسعى من خلاله إلى السعي نحو الوصول للاستغلال النهائي لكافة الثروات مما يعود بالنفع العام على الدولة وعلى المواطن.

غير أن الأمر قد لا يبدو بالصورة المشرفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي في إطار انطلاق المشاريع الاستثمارية وطريقة حساب نجاحه في هذا الاستثمار الأمر الذي قد يؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن المخاطرة باستثمار أموالهم وهو الأمر الذي يقتضي من السياسة التشريعية أن تتوافق ومتطلبات جلب الاستثمار مع العمل على مراعاة انعكاس تلك السياسة التشريعية على الاقتصاد الوطني لها، وعلى التنمية الاجتماعية التي في مقدمتها القضاء على البطالة وفتح فرص العمل التي هي أولوية قصوى في البرنامج التنموي لأي دولة.

ومن خلال الاطلاع على استراتيجية المشرع الجزائري في إطار الاستثمار وبمطالعة مختلف القوانين في هذا المجال، نجد أن الدولة الجزائرية قد عملت على تطوير وترقية الاستثمار من خلال اقرار القوانين وتعديلها في كل مرة مسايرة للتطور التكنولوجي وللمتطلبات العصرية، ولواقع العلاقات الدولية الذي يفرض أن يفتح الاستثمار أمام الأجانب قصد استغلال ما أمكن استغلاله من الثروات، فلا يمكن أن تتطور الدولة بدون استغلال الثروات والمعادن، ولا يمكن استغلال تلك الثروات دون الاستثمار الأجنبي الذي يحمل معه الكثير من الايجابيات للدولة المضيفة من نقل للتكنولوجيا وتطور الادارة الحديثة في إدارة الاستثمار ونقل الخبرات والعمل على تكوين الكفاءات.

وتهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية الاستثمار بالنسبة للدولة خاصة الجزائر، وأثر ذلك على التنمية المستدامة في جميع الميادين، كما تهدف الدراسة إلى إظهار السياسة التشريعية التي عملت على ترقية الاستثمار في الجزائر من خلال القواعد القانونية الموضوعية خصيصا لتطوير مشاريع الاستثمار.

من خلال ما سبق تقديمه فإن اشكالية البحث هي كالآتي:

إلى أي مدى كرسّت السياسة التشريعية في مجال الاستثمار حوافز جلب الاستثمار؟ وهل هناك عراقيل أثبتت وجودها تجارب الاستثمار في الجزائر؟

ولتحليل هذه الاشكالية اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي بغية معرفة الاطار المفاهيمي للاستثمار والتنمية المستدامة وصولا إلى فهم قوانين الاستثمار المعدة لهذا الغرض

1. مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة

نتناول في هذا العنوان مفهوم الاستثمار الأجنبي وماهية التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى تاريخ بداية استخدامها وعلاقة بالاستثمار الأجنبي بها

1.1. مفهوم الاستثمار الأجنبي

نركز هنا على بيان مفاهيم الاستثمار الأجنبي مع ذكر أنواعه

يعرف الاستثمار الأجنبي من خلال تفكيك المصطلح بأنه إعادة تدوير رؤوس الأموال من خلال إقامة مشاريع اقتصادية هادفة في الدول الأجنبية، ويدخل في ذلك كله جلب المهارات والكفاءات البشرية والتقنيات الحديثة التي تعمل على نجاح المشروع المستثمر فيه، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى استثمار مباشر وغير مباشر.؛

1.1.1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويصطلح عليه باللغة الانجليزية بـ Foreign Direct Investment، ويعتبر أحد أهم مصادر التمويل حيث يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية بسبب طول الأجل الذي تتمتع به، الأمر الذي يدفع إلى العمل على نقل التكنولوجيا والخبرات البشرية وكل ما له صلة بنجاح المشروع في الدولة المضيفة، ويرى الاستاذ عبد السلام أبو قحف أستاذ التنمية الاقتصادية أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "امتلاك المستثمر الأجنبي في مشروع ما لكل أو جزء كبير من الاستثمارات، إضافة إلى قيامه بإدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة وجود الاستثمار المشترك، أو الإدارة الكاملة والمطلقة في حالة التملك التام للمشروع، مع العمل على نقل وسائل إدارة وقيام الانجاز بالمشروع من وسائل تكنولوجية وخبرة تقنية في شتى المجالات إلى الدولة المضيفة". (عبد السلام، أبو قحف، 1989، ص 13).

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "القيام بمشروع من أجل الحصول على منفعة دائمة من قبل مجمع اقتصادي معين اتجاه مجمع آخر، وذلك عن طريق انجاز مشاريع استثمارية مباشرة، ويقتضي ذلك وجود علاقة دائمة ومستمرة بين المستثمر المباشر ومؤسسة المشروع (بلال، جمعة، 2007، ص 19).

أما صندوق النقد الدولي فقد ركز على إبراز القيمة المئوية في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حيث عرفه بأنه "هو الاستثمار الدولي الذي يعكس وجود علاقات دائمة في إطار تحقيق المصلحة، تكون تلك العلاقة طويلة الأمد بين المستثمر والمؤسسة من خلال الإدارة الجزئية أو الكلية للمشروع، ويمتلك فيها المستثمر الأجنبي ما يعادل أو يفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة (حميد، بوشقيفة، مروة، موسى، 2018، ص 141).

ومن خلال ما سبق فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له خاصيته التي تدفع بالمستثمر الأجنبي إلى أن يقوم بالاستثمار في الدولة المضيفة، وذلك في إطار تحقيق الإدارة الجزئية أو الكلية للمشروع الأمر الذي يمكنه من القيام بكل العمليات من إشراف ورقابة وتسيير.

2.1.1. الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعني الاستثمار الأجنبي غير المباشر قيام الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركة الأجنبية بشراء السندات أو الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى من خلال شركات مالية تقوم بدور الوسيط دون التدخل بشكل مباشر في أعمال الشركة، وتهدف هذه العملية تحقيق أكبر قدر من الربح دون القيام بعملية الاشراف المباشر على تلك المشاريع.

ويمتاز الاستثمار الأجنبي غير المباشر ببعض الخصائص التي تجعله واسع الانتشار في العالم، ومن تلك المميزات أنه يعتبر منخفض التكلفة الأمر الذي يؤدي إلى توفير الفرصة من أجل توظيف وهيكلة الفوائض المالية قليلة ومتوسطة الحجم في مختلف مجالات الاستثمار، كما يعمل على المساهمة في تقليل مخاطر الاستثمار من خلال تنوع محفظة الاستثمار، هذا من جهة.

من جهة أخرى يوفر الاستثمار الأجنبي غير المباشر الفرصة للوصول إلى المكاسب والأرباح المرجوة بطريقة سريعة وآمنة، وخاصة في الأسواق التجارية النشطة كسوق الأسهم، كما يوفر للمستثمر الأجنبي القدرة على التحكم في الاستثمارات بشكل منظم.

2.1. مفهوم التنمية المستدامة:

اشتهر مصطلح التنمية المستدامة بعد ظهور القانون الدولي للبيئة أواخر الستينات من القرن ال 20، خاصة بعد حوادث التسرب النفطي في البحار، وبدء المؤتمرات الدولية للبيئة مع بداية السبعينات، حيث انطلق أول مؤتمر للبيئة في مدينة ستوكهولم سنة 1972 لتتوالى بعدها اللقاءات الدولية من أجل حماية البيئة والمناخ، وقد ظهر أول مرة مصطلح المستدامة سنة 1987 في تقرير " برونتلاند" مستقبلا المشترك، وقد شملت التنمية المستدامة في هذا التقرير ركائز ثلاثة هي: النمو الاقتصادي - حماية البيئة - المساواة الاجتماعية، وتعني التنمية المستدامة عموما الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة من أجل تلبية حاجيات الأفراد مستقبلا دون المساس بحاجة الأفراد حاضرا، وهو مصطلح عالمي تبنته الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من أجل رسم خارطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الهدف من ذلك كله هو العمل على تحسين الظروف المعيشية للأفراد في مختلف دول العالم، وتطوير وسائل الانتاج وسبل تحقيقه، وإدارة الموارد الطبيعية وحسن ترشيدها بما يكفل حق الأجيال القادمة دون المساس باحتياجات الأجيال الحالية، ويستهدف ذلك أيضا تنوع مصادر الطاقة التي تعتبر من أولويات الأمم المتحدة والدول على السواء باعتبارها المحرك الأول للاقتصاد من خلال ترشيد الاستعمال أولا وإيجاد بدائل متجددة.

ويمكن ايراد تعريف بعض المؤسسات الدولية، وبعض الفقهاء للتنمية المستدامة، فنجد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) قد عرفت التنمية المستدامة سنة 1989 بأنها " العمل على حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات المؤسسية والتقنية بما يضمن تحقيق الاشباع الدائم للاحتياجات الانسانية الحاضرة والمستقبلية...".

1.2.1. أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

1 القضاء على الفقر	2 الصحة الجيدة والرفاه	3 السلام والتنمية المستدامة	4 التعليم الجيد	5 النساء والفتيات	6 المياه النظيفة والصرف الصحي
7 الطاقة النظيفة والمبتكرة	8 النمو الاقتصادي	9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	10 الحد من عدم المساواة	11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
13 التصديقات	14 الحياة تحت الماء	15 الحياة على الأرض	16 السلام والعدل والمؤسسات القوية	17 الشراكات لتحقيق الأهداف	18 الحد من المخاطر الكارثية

أهداف التنمية المستدامة

من خلال الرسم البياني يمكن أن نوجز الاهداف الأساسية في ما يلي:

1.1.2.1. الاستدامة البشرية:

والغاية هي تطوير الانسان في ذاته من خلال توفير الرعاية الصحية والعمل على تحسين وضعه الثقافي والروحي وتمكينه من اشباع حاجاته الدينية والروحية، حتى يكون له الدور الكبير في تحريك عجلة التنمية في جميع المجالات.

2.1.2.1. الاستدامة البيئية:

يركز هذا المفهوم على تحقيق التوازن بين المجتمع والاقتصاد والبيئة، وذلك بالحفاظ على الموارد الطبيعية ونظمها، وهي جزء أساسي من التنمية البشرية، حيث تهدف إلى حماية البيئة الحد من التأثيرات السلبية عليها لضمان وجودها للأجيال الحالية و القادمة، ومن التأثيرات السلبية التي يجب تفاديها التلوث والعمل على تقليله، وحماية التنوع البيولوجي، وترشيد استخدام الطاقة، والعمل على ايجاد بدائل لها، والحفاظ على الماء واستدامته. (وهيبة، عيساوة. 2020. ص ص 143-151).

3.1.2.1. الاستدامة الاقتصادية:

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى توفير الدخل الدائم للفرد من خلال انشاء قطاعات تعمل على تحقيق التشغيل، وتوفير فرص العمل، كما تهتم بالتوزيع العادل للثروات للأجيال الحاضرة مع ضمان توفيرها للأجيال المقبلة، اضافة إلى رفع المستوى المعيشي، وزيادة الدخل الوطني.

2. السياسة الاستثمارية في مجال التنمية المستدامة (الجزائر أنموذجا):

تهدف دراسة السياسة الاستثمارية في مجال التنمية المستدامة (الجزائر أنموذجا) التطرق إلى القواعد القانونية التي تعمل على تشجيع المنافسة، وجلب المستثمر، مع ذكر الأنظمة التحفيزية في هذا الباب. (أسماء، بللعماء. 2020. ص 85).

1.2. تشجيع المنافسة في مجال الاستثمار:

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة وذلك إذا تم مراعاة ظروف مناخ الأعمال، وتهيئة البيئة الملائمة لذلك من خلال تسطير سياسة حكومية عامة ناجحة في جلب الاستثمار الأجنبي في الدولة المستقبلية او المضيفة، وسنتناول هذا المبحث من خلال التطرق إلى الأسباب المساعدة لتشجيع المنافسة. (شعيب، زواش. 2021. ص 72).

1.1.2. العوامل المؤثرة على جلب المنافسة وتشجيعها:

ترتكز عملية نجاح المنافسة وتشجيعا على فطنة المشرع في إطار تقنين سياسة تشريعية استثمارية تعمل على جلب الاستثمار، وتقوم تلك العملية على تحقيق مجموعة من العوامل نذكرها في الآتي:

1.1.1.2. العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

تقوم العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي في مقدمتها ضرورة اتباع سياسة مالية ونقدية ناجحة من أجل تفادي حالة التضخم، (محمد، تيورسي. 2015. ص 32). والعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية، فمناخ الاستثمار يعتمد إلى درجة كبيرة على درجة الثقة التي تتأتى

من سياسات الاقتصاد الكلي ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، كما يجب تقوية الأنظمة المصرفية والعمل على تقوية رأس المال من خلال انشاء عمل مؤسسي لضمان تدفق الاستثمارات، وتحسين وظائف الاشراف، وتشجيع القطاع الخاص والمالي، كل ذلك يقتضي من الناحية الاجتماعية العمل على القيام بإجراء تداريب تحسين المستوى في مجال المهارات الصناعية، وتحقيق الكفاءات البشرية لضمان حسن سير الادارة التي تعتبر ركيزة أساسية في جلب الاستثمار إذا ما تم تفادي العراقيل والاجراءات البيروقراطية. (شهير، أجاوي. 1997. ص 17).

2.1.1.2. العوامل السياسية والقانونية:

تعمل السياسة القانونية في إطار مواكبة التطور الحاصل في مجال الاستثمار على العمل في جلب المستثمر الأجنبي وذلك من خلال نزع العراقيل ووضع محفزات مكانها، وعليه بداية النجاح القانوني والسياسي للاستثمار تكون من الثبات في سياسة سن القوانين الاستثمارية، الأمر الذي يعمل على نشر الثقة، وهو عامل مهم في الاقدام على خطوة انجاز مشاريع الاستثمار في الدول المضيفة، كما أنه من عوامل نجاح الاستثمار أن يستهدف الخدمات الاجتماعية، والهياكل القاعدية، مع مراعاة جانب البيئة في مخلفات الاستثمار بالإضافة إلى محفزات أساسية سيتم التطرق لها لاحقاً.

ويجب على المشرع أثناء وضع السياسة التنموية في مجال الاستثمار أن يراعي البيئة باعتبارها حق أصيل من حقوق الانسان، حيث تعمل مختلف الأنظمة القانونية في العالم على مراعاتها، والتركيز على الحفاظ على مكوناتها بالعمل على الحد من التلوث ومن كل التأثيرات السلبية التي قد تلحق بها. وبالرجوع إلى جدول أعمال القرن 21 نجد أن البعد التنموي حاضر في سياسة صنع القرار، حيث ألزم الفصل الثامن منه حكومات الدول على دمج البيئة والتنمية في سياسات التخطيط والادارة، وفي الإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة بالبيئة..

2.2. الأنظمة التحفيزية المقررة في قانون الاستثمار الجزائري 18-22 وعلاقته بجلب الاستثمار الأجنبي

أمام التحديات الاقتصادية المعاصرة، ومتطلبات التنمية في جميع الميادين الاقتصادية والمالية والبيئية، و في ظل ضرورة استغلال جميع الموارد الطبيعية من أجل تعزيز الاقتصاد، وتقوية البنية التحتية، أجرى المشرع الجزائري تعديلات جذرية في السياسة التشريعية الاستثمارية، وفي قانون الاستثمار الاخير 18-22 الذي ألغى قانون رقم 09-16 المتعلق بالاستثمار، حيث أتى بحوافز جديدة وألغى قواعد في صورة عراقيل كانت موجودة مثل قاعدة 51/49 التي أثرت على جلب الاستثمار، ومن محفزات استقطاب المستثمرين وجود أنظمة تحفيزية، ومزايا خاصة بالاستثمار، نورد ذلك فيما يلي:

1.2.2. الأنظمة التحفيزية للاستثمار:

بالرجوع إلى المادة 24 من قانون الاستثمار الجديد 18-22، نجد أن المشرع الجزائري يبين كيفية استفادة المستثمر الأجنبي من الأنظمة التحفيزية في إطار استثماراته وذلك في ثلاث قطاعات: نظام الاقطاعات – نظام المناطق – نظام الاستثمارات المهيكل.

1.1.2.2. النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية " نظام الاقطاعات":

بالرجوع إلى قانون 03-01 الصادر في أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار لا نجده قد أشار إلى وجود مزايا لقطاعات معينة، وإنما اكتفى بذكر مزايا النظام العام والنظام الاستثنائي، وذلك بتطبيقها في مناطق تحتاج في تنميتها إلى مساهمة خاصة من طرف الدولة، وأيضا المناطق ذات الأهمية الاقتصادية للدولة، أما قانون الاستثمار الجديد 18-22 وفي المادة 26 منه قد أشار إلى مجموعة من الاستثمارات التي يمكن لها أن تستفيد من نظام الاقطاعات، ونذكر منها: المناجم والمحاجر، والفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الخدمات السياحية، الطاقات المتجددة وغير المتجددة، في حين نصت المادة 27 على جملة من الاعفاءات في إطار تحفيزات ومزايا التي تستفيد منها الاستثمارات المدرجة ضمن نظام الاقطاعات ومن هذه المزايا والحوافز نذكر: جملة الاعفاءات في مجال الحقوق الجمركية التي تخص السلع المستوردة والموجهة لإنجاز مشروع الاستثمار، والرسم على القيمة المضافة للسلع، وحقوق التسجيل، وغيرها من الاعفاءات على الرسم العقاري والضريبة على الشركات. (قندوز، فتيحة. 2023. ص 761).

2.1.2.2. النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة " نظام المناطق":

وتأتي في مقدمة هذه المناطق المواقع التابعة للهضاب العليا، والجنوب، والجنوب الكبير، والمواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، ويمكن تحديد هذه المناطق وفق التنظيم، ونقصد هنا بالمرسوم التنفيذي رقم 301-22، الصادر في 08 سبتمبر 2022، الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، كما يمكن تحيين هذه القائمة عن طريق اقتراح من الوزراء المعنيين، وبالرجوع إلى هذا المرسوم، نجده انه قسم تلك المناطق إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى والتي تضم ولايات من الجنوب الكبير منها أدرار - ايليزي - تمنراست - تندوف - ان صالح - تيميمون، وكذلك ولايات من الجنوب منها بسكرة - بشار - الوادي - غرداية - الأغواط - أما الفئة الثانية فتضم ولايات الهضاب العليا، منها باتنة - الجلفة - البيض - سطيف - سيدي بلعباس - المدية - برج بوعريج - تيسمسيلت - ميلة - سوق أهراس. أما الفئة الثالثة فتشمل المواقع التي تحتوي على موارد معدنية قابلة للتثمين موجودة عبر بلديات تابعة لولايات معينة عبر القطر الوطني، وبالتالي يكون المشرع قد رفع من فرص الاستثمار عبر ربوع الوطن.

3.1.2.2. التحفيزات في نظام الاستثمار المهيكل

نظمت المادة 30 من قانون الاستثمار الجديد 18-22، الاستثمارات المهيكلية وعرفت على أنها " كل استثمار ذو قدرة عالية على خلق الثروة وإنشاء مناصب عمل التي تساهم في جعل الاقليم ذو جاذبية أكثر، وبالرجوع إلى المادة 16 من المرسوم التنفيذي 302-22 الذي يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلية، وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم نجد ذكر معيارين مهمين لكي تؤهل

الاستثمارات إلى لنظام الاستثمارات المهيكلية، فالمعيار الأول هو بلوغ مناصب الشغل 500 منصب، والمعيار الثاني هو بلوغ مبلغ الاستثمارات 10 ملايين دينار جزائري.

وللإستثمارات المهيكلية عدة امتيازات في إطار قانون الاستثمار الجديد 18-22، ففي المادة 31 منه أشارت إلى أنه بالإضافة إلى التحفيزات الجمركية والجبائية الموجودة في إطار القانون العام يمكن للإستثمارات المهيكلية أن تستفيد من الامتيازات المذكورة في المادة 27 من نفس القانون وذلك في مرحلة الانجاز، ومما جاء من امتيازات ما ذكرناه أنفا من إعفاءات جمركية وجبائية على السلع والرسوم، أما في مرحلة استغلال المشروع خلال 05 أو 10 سنوات، فإنه يمكن الاستفادة من الاعفاء الضريبي على أرباح الشركات، والاعفاء من الرسم على النشاط المهي

2.2.2. الآليات الجديدة والمكلفة بالاستثمار في القانون الجديد 18-22، أو بما يسمى بالإطار المؤسسي:

يمكن أن نستعرض الآليات الجديدة المكلفة بالاستثمار وهي المجلس الوطني للاستثمار – الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بالإضافة إلى المنصة الرقمية التي تم استحداثها في هذا القانون كأداة توجيه ومرافقة للاستثمارات.

1.2.2.2. المجلس الوطني للاستثمار:

تطرق القانون 18-22 في الفصل الثالث المعنون بالإطار المؤسسي إلى الأجهزة المكلفة بالاستثمار ومن بينها هذا المجلس الذي تم تأسيسه بموجب المادة 18 من القانون رقم 03-01، والخاص بتطوير الاستثمار، وقد كلفت المادة 18 من القانون الحالي 18-22 المجلس الوطني للاستثمار باقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار، كما يقوم بإعداد تقرير تقييمي سنوي يرفعه إلى رئيس الجمهورية. وبخصوص تشكيلة المجلس فإنه بالرجوع إلى المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 22-297، الصادر شهر سبتمبر 2022، فإنه يتكون من 11 عضو. (بن هلال، ندير. 2022. ص 41).

2.2.2.2. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

تم في قانون الاستثمار الجديد 18-22 تغيير اسم "الوكالة الوطنية" التي كانت سابقا في ظل القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار إلى اسم الوكالة الجزائرية وذلك في المادة 18 من القانون الحالي، ويمكن تعريفها بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 22-298 بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير الأول"، وحسب المادة 18 السابقة فإنها تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يلي:

- ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر والخارج – إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم – ضمان تسيير المنصة الرقمية- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها- مرافقة المستثمر في إجراءاته. (كوسام، أمينة. 2022. ص ص 97-121).

3.2.2.2. المنصة الرقمية للمستثمر:

استحدثت هذه المنصة بموجب المادة 23 من قانون الاستثمار الجديد 18-22، والتي جاء فيها على أن اسناد تسيير هذه المنصة يكون إلى الوكالة، والتي تسمح بوجود جميع المعلومات الكافية واللازمة بخصوص مشاريع الاستثمار وفرصها في الجزائر، والعرض العقاري، ومجمل التحفيزات المرتبطة بالاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أنه قد سبق إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر وجود المنصة الالكترونية استثماري، وهي بوابة آلية الهدف منها تسهيل اجراءات النشاط، والعمل على تقريب المتعامل الاقتصادي من الادارة، وتكتنف هذه المعاملة صورة نمطية جيدة تعمل على الاصغاء إلى الانشغالات الأساسية واليومية للمستثمر، من أجل بناء جدار الثقة كأرضية لتعزيز مناخ الأعمال والمساهمة في إزاحة العراقيل من وجه المستثمر. (منير، براج. رضا، مهدي. 2024. ص ص 196- 207).

الخاتمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي عصب الحياة في العصر الحديث، وذلك أنه يفتح آفاقا عديدة أولها اكتشاف التطور الحاصل في التكنولوجيا الغربية، وفي الرقمنة الحديثة المستعملة في الإدارة المعاصرة، كما أنه يتميز بعدد الإيجابيات التي يحققها من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق ضخها في البنوك، الأمر الذي يفتح المجال إلى سن قوانين وتشريعات تقوي الهيكلة المجتمعية للأفراد عن طريق توفير العمل، والقضاء على البطالة، والمساهمة في الكثير من حل المشاكل الاجتماعية، ودفع عجلة التنمية نحو وضع مستدام، ومستقر بسبب تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي ترتبط به جميع الميادين الأخرى، ولعل التنمية المستدامة واقع فرضته العولمة بسبب الاستهلاك العالمي المرتفع لجميع الطاقات الانتاجية الموجودة عند كل دولة، أن هذا الاستهلاك قد يتسبب في فناء ونضوب بعض الموارد ذات الأهمية للأجيال المقبلة، فكان الاستثمار في ميدان البيئة والطاقات المتجددة من أولى الأولويات في إعداد السياسة التشريعية في إطار الاستثمار، ومما سبق استخلاصه يمكن أن نورد الاستنتاجات الآتية:

1. الاستثمار الأجنبي ضرورة اقتصادية ملحة تقتضيها المصالح الاقتصادية والضرورات الاجتماعية، والعلاقات الدولية والاقليمية.
2. يعمل الاستثمار الأجنبي على المساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة، وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال وقدم الخبرات.
3. يتطلب الاستثمار الأجنبي وجود سياسة تشريعية استثمارية رشيدة، تعمل على نشر الثقة بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة المستقبلية صاحبة المشروع.
4. ضرورة وجود الثبات التشريعي كأول نظام تحفيزي.
5. العمل على وجود الشفافية في طرح المناقصات الخاصة بالاستثمار، وذلك من خلال وضع منصة رقمية للمستثمر الأجنبي الذي تكفل له وجود كل المعلومات التي يتطلها فهم المشروع من بداية انجازه إلى حين نهايته.

6. إن التنمية المستدامة هي إحدى استراتيجيات العصر الحديث، وذلك لن يتأتى إلا بالسياسة الحكيمة والفعالية التي تضبط نجاح عملية التنمية المستدامة من خلال التركيز على جميع المكونات والمؤهلات في هذا المجال.
 7. ضرورة وضع البعد البيئي في الحسبان، وذلك من خلال فرض بعض الشروط والبنود على المستثمر الأجنبي بأن يعمل على المحافظة على البيئة التي هي أصل لصيق بالإنسان، وذلك بأخذ جميع الاحتياطات اللازمة من معدات وآليات للحفاظ عليها.
 8. العمل سوية من أجل الحفاظ على الموارد الهامة لبقاء الإنسان، وذلك بتحقيق الأمن الغذائي والصحي والطاقي والمائي للأجيال الحاضرة، والأجيال المستقبلية.
 9. تنامي الاستثمارات بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي يعمل ضمان وفرة المشاريع الاستثمارية خاصة الضخمة منها.
 10. يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على التعريف بالدولة المضيفة لدى الأطراف الاستثمارية الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وذلك بإشاعة الدولة صاحبة المشروع خاصة إذا ما كانت سياستها الاستثمارية ناجحة، ومبنية الثقة، ووجود الربح للمستثمر.
- ومن خلال ما تم استنتاجه نقترح ما نراه ملائما من أجل تكملة نجاح السياسة الاستثمارية:
 1. الدعوة إلى الاستثمار الأجنبي ليس بالسهل، وعليه يجب على الدولة المضيفة إعداد كفاءات خاصة بدراسة المشروع يعمل على تفادي استنزاف الثروات لصالح الدولة الأجنبية.
 2. ضرورة مراعاة طريقة منح العقار الصناعي الذي يعتبر وعاء الاقتصاد، والحلقة الجوهرية له.
 3. تهيئة البنية التحتية وكل ما يتعلق بالطريق وذلك من أجل ضمان نقل الآلات والتكنولوجيا من وإلى مكان إنجاز المشروع.
 4. دعم تدريب الكفاءات البشرية تحقيقا للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعريفهم بكل محطات الاستثمار، والعمل بالآلات في هذا المجال.
 5. القضاء على البيروقراطية، فالجانب الإداري مهم جدا في تنظيم الوقت، وسرعة الإجراءات من أجل نجاح الاستثمار.
 6. ضرورة البقاء على الثبات التشريعي في قضية الاستثمار، فقانون 18-22 لا زال حديث النشأة، ويجب على الحكومة أن تعطي لهذا القانون أمدا بعيدا في عدم تعديله حتى يعطي ثماره، لأن ثبات القواعد القانونية تعمل على تأكيد عامل الثقة بين المتعامل الاقتصادي، والمؤسسة المستقبلية صاحبة المشروع.

قائمة المراجع:

1. عبد السلام، أبو قحف. (1989)، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
2. بلال، جمعة. (2007)، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تلمسان، الجزائر.
3. حميد، بوشقيفة. مروة، مويدي. (2018)، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية. المجلد. 01. العدد. 02. الجزائر.
4. علي، بايزيد. (2022)، التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها، " حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي"، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد. 06. العدد. 02.
5. الطاهر، شليحي. عامر، تواتي. (2017). أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030. مجلة البحوث والدراسات التجارية. المجلد 01. العدد 01. الجزائر.
6. وهيبة، عيساوة. (2020). الثقافة البيئية حتمية نحو الاستدامة البيئية، مجلة آفاق للعلوم، المجلد. 05. العدد. 02. الجزائر.
7. أسماء بللعم، (2020). التنوع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. المجلد. 04. العدد. 02. الجزائر.
8. شعيب، زواش. (2021). مبدأ حرية الاستثمار والتجارة أساس قانوني لحرية المنافسة. مجلة العلوم الانسانية. المجلد. 32. العدد. 03. الجزائر.
9. محمد، تيورسي. (2015). الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، ط02. دار هومة. الجزائر.
10. شهير، أجاي. (1997). الدولة في عالم متغير. مجلة التمويل والتنمية. المجلد. 34. العدد. 03. الجزائر.
11. قندوز، فتيحة. (2023). الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا الموجهة للاستثمار. مجلة الحقوق والعلوم السياسية. المجلد 10. العدد 01. الجزائر.
12. بن هلال، ندير. (2022). المركز القانوني للمجلس الوطني للاستثمار على ضوء القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار. مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية. المجلد 05. العدد 02. الجزائر.
13. كوسام، أمينة. (2022). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 18_22. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية. المجلد 05. العدد 02. الجزائر.
14. منير، براج، رضا، مهدي. (2024). رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر طريق للحوكمة " المنصة الرقمية للمستثمر أنموذجاً". مجلة الدراسات والبحوث القانونية. المجلد 09. العدد 02. الجزائر.

التهميش: